

تدور الاحداث في آخر ثلاث سنوات مضت على أزمات اقتصادية متعددة منها آخر أزمة، أزمة كورونا، أدت إلى تأثير الاقتصاد بشكل كبير وخصوصا اقتصاديات الطاقة فقد تأثرت بشكل كبير بالرغم من أن الأزمات التي حدثت سابقا لم يتشافي منها الاقتصاد بشكل كامل، وبسبب أن اقتصاد الطاقة يعتبر بالسعودية القطاع الأهم بسبب أن أي دولة يعتمد نشاطها الاقتصادي على المواد الطبيعية المتاحة ويعتبر مصدر الطاقة أهم مصدر من مصادر هذه الموارد في السعودية، ولذلك فقد اهتمت المملكة العربية السعودية بهذا القطاع وقدمت الدعم اللازم لكي يزدهر وينمو بشكل كبير، ومن الأمور التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية هي الاهتمام بالاقتصاد الأخضر وذلك من أجل الحفاظ على البيئة والصحة والموارد من الدمار، فقد كانت الطاقة المتجددة هي حجر أساسي للتنمية المستدامة فقد كان للمملكة العربية السعودية العديد من الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال رؤية ٢٠٣٠ ومحطة توليد الطاقة الشمسية المركزية وتوليد الطاقة من خلال الحرارة الأرضية .

إن الاقتصاد الأخضر هو ما يتجهه اليه العالم المتقدم بخطوات متسارعة وهو عبارة عن مشاريع تخدم البشر، ولكنها صديقة للبيئة ولا تسبب لها أضرار وهذه المشاريع تتميز بأنها عبارة عن الطاقة المتجددة بدلا عن الطاقة التقليدية التي تلوث البيئة بشكل كبير بسبب المواد التي تبعثها واستنزافها للموارد الاقتصادية، ويتميز الاقتصاد الأخضر بأنه سريع النمو ويعتمد على الطاقات المتجددة بدلا عن الوقود الأحفوري، فالطاقة المتجددة تعتمد على الموارد الطبيعية التي لا تنفذ وإنما تتجدد باستمرار مثل الرياح والشمس والمياه المتوفرة في معظم دول العالم كما يمكن انتاجها من حركة الماء او الطاقة الحرارية الأرضية ، والطاقة المتجددة تعتبر اهم عامل في الاقتصاد الأخضر بسبب كونها اقل ضرر على البيئة واقل استعمال للموارد المتوفرة في البيئة لدى البلدان ولذلك الدول المتقدمة تستثمر الكثير من أموالها في الطاقة المتجددة .

وقد وضعت الدول المتقدمة اهداف التنمية المستدامة بعين الاعتبار فاستثمارها في الاقتصاد الأخضر هي احدى مبادراتها في الدعوة على حماية الكوكب والعمل على انهاء الفقر وضمان تمتع الناس بالسلام والازدهار ، فكونهم استثمروا في الطاقة الخضراء جعلهم يقللون من التلوث في البيئة .

وما جعل الاقتصاد الأخضر يزدهر هو أهميته الاقتصادية في خلق فرص عمل لائقة وتقليل التلوث الحاصل في العديد من البلدان والمساعدة على التنمية المستدامة، وقد ساعدت في جذب العديد من المستثمرين الذين ساهموا في ازدهار هذا الاقتصاد وجعله يزدهر بين المشاريع الاقتصادية الأخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات في فترة 2021-2001م في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مقارنة مستويات التلوث في المملكة العربية السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى استخدام النموذج القياسي لمعرفة أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة وهل أثر العمل الأخضر على العمل اللائق، وكانت المساهمة الرئيسية من هذه الدراسة هي أنها خضعت لتحليل البيانات بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي لتحليل الاقتصاد الأخضر كمتغير مستقل على التنمية المستدامة كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على عكس بقية الدراسات السابقة فلم تتطرق إلى تحليل البيانات بشكل دقيق باستخدام الأسلوب القياسي وكانت الدراسات تعتمد على التحليل في الإطار النظري .

من المتوقع في نهاية البحث بعض النتائج والتوصيات من خلال البحث والتي استنتجتها من خلال تحليل البيانات واستخدام النموذج القياسي لمعرفة أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة ،ومنها تلك الأسئلة التي كانت تشكل تساؤلات وهي :

- 1 - ما أثر الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة؟
- 2 - ما أهمية الاقتصاد الأخضر؟
- 3 - ما جهود الحكومات في دعم الاقتصاد الأخضر؟

المراجع:

- 1 - بن علي، قريبيج، بن ناصر، سيد أحمد، وشاعة، عبد القادر. (2019). الطاقة الخضراء وتحديات تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. مجلة الاستراتيجية والتنمية، مج9، عدد خاص، 218 - 234.

- 2- نجاتي، حسام الدين (٢٠١٤)، "الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٥١، معهد التخطيط القومي، مصر، ص.١٤-١٥.
- 3- قحام، وهيبه، وشرقق، سمير. (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع6، 435 - 455.
- 4- بيكيت، فرانس. (1998). حماية البيئة الخضراء: الطاقة المتجددة ورياح التغيير. مجلة رسالة اليونسكو، س51، 38 - 40.
- 5- بن صالح، عادل، حاجي، محمد الأمين، وطوريش، عبد المالك. (2019). آليات تمويل الطاقة الخضراء. مجلة الاستراتيجية والتنمية، مج9، عدد خاص، 120 - 140.